برنامج المحاضرات لمقياس إبستمولوجيا علم السياسة

أولا – المفاهيم

1 – مفهوم العلم.

2 – مفهوم السياسة.

3 – مفهوم الابستمولوجيا.

ثانيا – إبستمولوجيا علم السياسة: المجالات والمسائل

1– مجالات ومسائل الإبستمولوجيا بصفة عامة.

2– مجالات ومسائل إبستمولوجيا علم السياسة.

أ – تاريخية علم السياسة: مسألتان

* مسألة مسار علم السياسة

** مسألة تصنيف علم السياسة

ب – بنية علم السياسة: مسألتان

*** مسألة الموضوعية في علم السياسة

**** مسألة الواقع السياسي موضوع البحث العلمي السياسي

جـ – سياسة علم السياسة: مسألتان

***** مسألة علم السياسة والإيديولوجيا

****** مسألة علم السياسة والسلطة

أولا – المفاهيم

1– مفهوم العلم:

أ– ما العلم؟: حين نسمع كلمة "علم" ينصرف ذهننا إلى العلوم الطبيعية (علوم المادة)، ونحن حين نقول أن تخصص فلان علمي، فسنفهم أنه تخصصه ليس أدبيا او انسانيا او اجتماعيا. هذا في الاستعمال العامي.

أما في الاستعمال الأكاديمي، فالعلم نسق من المعارف التي ترتبط بعضها ببعض ارتباط النتائج بالمقدمات في الاستدلال السليم. ففي العلم إذن نستخلص قضايا كلية أو جزئية معينة من عدد قليل من المبادئ والقوانين التي نفترض صدقها أو نتحقق منه. وعليه، فالمعارف الجزئية التي نجدها في دليل التلفونات وفي المعاجم وسجلات المواليد وكتب الطبخ لا تؤلف علما على الرغم مما تصف به من دقة وأهمية. وكذلك فإن المعرفة المتعلقة بمعالجة حالة خاصة دونما اعتماد على قاعدة أو قانون عام يمكن سحبه على تلك الحالة ونظيراتها لا تعد علما، بل خبرة عملية في أفضل الأحوال. وهكذا يقتصر مفهوم العلم على المعرفة التي تتألف من قضايا عامة مترابطة منطقيا، وبتعبير آخر، تؤلف نسقا منطقيا. وعليه فكما أن مجموعة من الحجارة لا تكون دارا إلا إذا نظمت حسب خطة معينة ، كذلك فإن مجموعة من المعارف لا تكون علما إلا إذا نظمت على هيئة نسق منطقي.

ب– أنواع العلوم: العلوم نوعان: علوم صورية، وتشمل المنطق والرياضيات بأنواعها كافة من حساب وجبر وهندسة وتحليل، وعلوم تجريبية (اختبارية)، وتشمل الأبحاث التجريبية كلها كالفيزياء والكيمياء وعلم النفس وغيرها. ويقوم هذا التقسيم على وجود اختلاف جوهري بين قضايا العلوم الصورية وقضايا العلوم التجريبية.

تتألف العلوم الصورية من قضايا تحليلية. والقضية التحليلية قضية خالية من المحتوى الواقعي، ولذلك يمكن معرفة صدقها بمجرد تحليلها أو بمجرد ملاحظة العلاقات بين الرموز المستعملة في التعبير عنها، ومن هنا لا نحتاج إلى الرجوع إلى الخبرة للتحقق من صدقها." معيار الصدق والكذب في القضية التحليلية هو عدم تناقضها الداخلي. وهي تكون ضرورية، بمعنى، إما صادقة وإما كاذبة، ولا تكون محتملة و ممكنة.

أما العلوم التجريبية فتتألف من قضايا تركيبية، والقضية التركيبية قضية ذات محتوى واقعي، ولذلك لا يمكن التحقق من صدقها أو كذبها إلا بالخبرة والتجربة. والقضايا التركيبية لا تكون صادقة بالضرورة او كاذبة بالضرورة كما هو حال القضايا التحليلية، بل تكون ممكنة واحتمالية.

الآن، إذا كانت القضايا إما تحليلية ضرورية وإما تركيبية ممكنة، وإذا كانت القضايا التركيبية ذات محتوى واقعي، والقضايا التحليلية تخلو من المحتوى الواقعي، فإن أي قضية يقينية لا يمكن أن تشير إلى الواقع، وإذا أشارت إليه فلن تكون يقينية ولا ضرورية. وهذا يعني أنه من المحال اجتماع اليقين والواقع في قضية واحدة. فلا وجود للقضايا التركيبية الضرورية في العلم.

على أن انقسام العلوم إلى نوعين رئيسيين لا يعني انقطاع الصلة بينهما، إذ تستعين العلوم التجريبية بالعلوم الصورية لإضفاء الدقة والوضوح على القوانين العلمية من جهة، ولاستنتاج قضايا تجريبية من قضايا تجريبية أخرى استنتاجا مشروعا من جهة أخرى. وبهذا يمكننا أن نقول إن العلوم الصورية هي وسائل حسابية تساعدنا على إجراء عمليات منطقية على القضايا التجريبية.

جـ- الموضوعية في العلوم التجريبية: لما كان العلم التجريبي مرتبطا بالواقع يبدأ منه وينتهي إليه كانت الموضوعية إحدى سماته الأساسية. ومعنى الموضوعية هو القابلية التجريبية لكل من تتوفر له نفس الأدوات والمعطيات المناسبة. بمعنى، حين يدعي أحد ما أن هناك حقائق ليست متاحة إلا للقليلين، فإن هذا ادعاء غير موضوعي وبالتالي غير علمي. ما يميز العمل العلمي هو إمكانية

المشاركة في التحقق. وبالتالي فالمعتقدات التي تند عن كل الاختبارات الممكنة من مشاهدة وتجربة وقياس وإحصاء واستبطان ليست علمية بل لاهوتية أو ميتافيزيقة (أي فلسفية). قد يكون لهذه المعتقادت أر كبير في عدد كبير من الناس لكنها تبقى مع ذلك غير علمية.

د- مصادر القانون العلمي التجريبي: هناك اتفاق عام حول ثلاثة مصادر: الاستقراء، الافتراض- الاستنتاج، الاصطلاح.

* الاستقراء: القانون العلمي قد يكون مستقرأ من الوقائع الجزئية المرصودة، فهي ليست سوى دوال له. لكن، لكي يعمل الاستقراء ويكون ذا جدوى لا بد من افتراض مبدأ اتساق الطبيعة أو الواقع محل البحث، وفحوى هذا المبدأ أن الطبيعة (أو الواقع المبحوث) تجري على منوال واحد، فالذي حدث في الماضي والذي يحدث في الحاضر سيحدث في المستقبل على المنوال ذاته، وبدون هذا المبدأ سيتعذر علينا إجراء أي تعميم (الاستقراء نوع من التعميم) وبالتالي سيتعذر التوصل إلى أي قانون علمي. سيكون العلم بحد ذاته متعذرا دون افتراض هذا المبدأ.

* الافتراض- الاستنتاج: هذا المصدر مقلوب االاستقراء، فهنا نحن لا نتوصل إلى القوانين العلمية عن طريق استقراءالوقائع الجزئية، بل نفترض هذه القوانين بحيث يمكن استنتاج هذه الوقائع منها، وبالتالي يمكن تفسيرها والتنبؤ بها. في الاستقراء نرصد الجزئي ومنه ننطلق نحو الكلي، في الاستنتاج العكس تماما، نفترض الكلي ومنه ننطلق لتفسير الجزئي. في الاستقراء ننطلق من الواقع نحو القانون، في الاستنتاج ننطلق من القانون كفرضية نحو الواقع. مثل حوادث المرور في طريق الوادي الحمراية (حوادث المرور الوقائع الجزئية، نفترض أولا القانون المفسر في ورة فرضيات قابلة للتحقق: الجمال، رداءة الطريق، الرمال، فعل جرمي متعمد ... ثم نقوم بالاستبعاد إلى أن نصل لفرضية لا يمكن استبعادها. اما مثال الاستقراء، فذوبان فص ملح في الماء)

* الاصطلاح: هنا القانون العلمي أشبه بتعريف يتم الاصطلاح والاتفاق عليه. ووجود حالات واقعية لا تتفق معه لا يعني كذبه. ما الذي يعنيه هذا؟ لدينا قانون يفسر مثلا ظاهرة ما. لكن تم رصد واقعة جزئية تنتمي لهذه الظاهرة لا تنسجم مع القانون، وفقا للاصطلاح، فهذا لا يعني بالضرورة ان القانون كاذب، إذ ربما هناك معطيات خافية عنا جعلت تلك الواقعة الجزئية تنحرف ولا تنسجم مع ها القانون. وبالتالي فحين نتوصل لقوانين علمية فليس علينا المسارعة للتخلي عنها مع أول رصد لا يتفق معها، إذ علينا الدفاع إلى أن لا يمكننا ذلك، ولك حين تكون كلفة التمسك بالقانون أعلى من كلفة التخلي عنه وتعديله وفقا للرصد الجديد. في الاستقراء والاستنتاج حين يكتشف العلماء وقائع لا تنطبق مع قانون ما فإنهم يلجأون إلى تغيير صيغة القانون لتتطابق مع الوقائع. أما في الاصطلاح، فيلجأون إلى تغيير الوقائع بافتراض جوانب خافية منها.

د- التقدم العلمي: مصادر القوانين العلمية السابق ذكرها توضح أن التقدم العلمي لا يحصل أساسا إلا بفضل ما يقدمه التفكير النظري والتأملي من فرضيات قابلة للاختبار. ولا يعزى أساسا لتراكم التجارب او استخدام وسائل رصد أدق. هذه مهمة بالتأكيد لكن ليست هي أساس التقدم العلمي، بل طرح فرضيات تفسيرية ذات معقولية وقابلة للاختبار، حين يتوقف هذا الجهد سيتوقف التقدم العلمي مهما تراكمت من معارف، ذلك أن تلك الفرضيات التفسيرية هي الوحيدة القادر على بناء نسق منطقي متماسك من هذه المعارف الجزئية.

2- مفهوم السياسة: الفلسفة السياسية – العلوم السياسية – النظرية السياسية

أ – السياسة: ما يمكن اعتباره أوسع تعريف لها، هي الممارسة الاجتماعية للسلطة (سواء بالمعنى الوصفي أو بالمعنى المعياري للسلطة) التي من خلالها يتم التفاوض على القواعد العامة للعيش المشترك (التفاوض على صناعتها، حفظها، تعديلها). هنا نتحدث عن السياسة كممارسة وليس

كعلم أو فلسفة أو نظرية. وبالتالي فعلم السياسة والفلسفة السياسية والنظرية السياسية هي نتاج لعملية التفكير والدرس والبحث في السياسة بذلك التعريف الأوسع.

حين نحلل هذا التعريف نجده يكاد يستوعب المنظورات الثلاثة الأكثر شيوعا حول ما هي السياسة:

* المنظور الأول: وهو المنظور التقليدي للسياسة، ويرى السياسة كفن للحكم، وبالتالي يركز أساسا على الممارس الأهم وعلى ممارسته للسلطة، أي الحكومة/الدولة. فهو لا يهتم بأي ممارسة أو نشاط غير مرتبط بالحكومة/ الدولة.

* المنظور الثاني وهو المنظور الصراعي للسياسة: هنا السياسة أساساً متعلقة بإنتاج وتوزيع واستخدام الموارد باعتبارها أهم مصدر للسلطة بالمعنى الوصفي للكلمة. إذن فالسياسة هنا هي عن القواعد العامة الحاكمة لعمليات إنتاج وتوزيع وتوظيف الموارد في المجتمع، أي الحلول المعمول بها لحل الصراع على الموارد. وهذا هو منظور الماركسية وتتبناه الحركة النسوية أيضا، مع فارق أساسي، وهو أن مقاربة الماركسية طبقية، بينما مقاربة النسوية جَندَرية (الجندر: مجموع الفوارق بين الذكر والأنثى). بمعنى أن الماركسية ترى أن الطبقية هي السياق المفسر لإنتاج وتوزيع وتوظيف الموارد والصراع عليها. بينما النسوية ترى أن الجندر هو السياق المفسر وليس الطبقية. (يمكن ان يكون كلاهما صحيحا بشكل مركب)

* المنظور الثالث: وهو المنظور التفاعلي. يرى أن السياسة أساساً هي عملية التفاوض (التفاعل) بين ممارسي السلطة حول القواعد العامة للعيش المشترك (منطلقات عملية التفاوض، سيرورتها، نتائجها، وسائلها وأهدافها .. الخ كلها ضمن مفهوم السياسة وفق المنظور التفاعلي)، وذلك في مقابلة مع فرض تلك القواعد بالقوة، هنا نجد المعنى الشهير: السياسة هي فن الممكن، ونجد الحل السياسي مقابل الحل العسكري أو الأمني. (هذا المنظور يعطيك فكرة عن لماذا لا ينبغي للعسكري أن يحكم، لأن الحكم في أحد وظائفه الأساسية هو الإشراف على عمليات التفاوض حول قواعد

العيش المشترك، والعسكري بحكم خلفيته لن يكون مؤهلا – في العادة – لمثل هذا، لأن خبرته هي تحديدا في ما يقابل ويضاد الحل السياسي: الحل العسكري.)

المنظوران الأول والثاني بنويان: يركزان على تأثير البنية في السياسة: الأول الدولة كمؤسسة حاكمة وموجهة، والثاني الطبقية أو الجندر كبنية اجتماعية حاكمة وموجهة. أما المنظور الثالث فيركز على الفعل (السلوك): التفاوض كفعل حاكم وموجه.

ب– الفلسفة السياسية:

متجسدة وظائفها في وظائف المقاربة الفلسفية في البحث السياسي:

* – نقد الأفكار والمفاهيم والمعتقدات السياسية (الإيديولوجيات) = تأملية عقلية وليست تجريبية (مثال: الاعتقاد بقوة المجتمع المدني كمؤشر لقياس مستوى الديمقراطية وفي نفس الوقت رفض الليبرالية وتبني مبدأ تدخل الدولة. مثلا: اعتقاد بعض الحركات الإسلامية أنك لا يمكن ان تكون إسلاميا وقوميا في الوقت نفسه، أو اشتراكيا وإسلاميا، أو ماركسيا وإسلاميا، مثلا، النقد الموجه للأساس السياسي لجمهورية إيران الإسلامية ولكل إمامي يتولى الحكم. هذه فلسفة سياسية)

* – المفاهيم السياسية = كلية وليست جزئية. (مثلا محاولة تحديد أي مفهوم سياسي مستوعب لتحققاته التاريخية الجزئية، محاولة استخراج أي مفهوم سياسي من الخطاب الفكري لأي مفكر)

* – تبحث في القيم السياسية المطلقة: الحرية، العدالة، المساواة، الحقوق ..... الخ.

* – تجيب عما ينبغي ان يكون: لماذا تنبغي طاعة الدولة؟ من ينبغي أن يحكم؟ (المنظور الأول) كيف ينبغي توزيع الموارد؟ (المنظور الثالث)

– تاريخيا كانت الفلسفة السياسية مسيطرة إلى بدايات القرن العشرين من مدخلين: الأول منهجي والثاني موضوعي. الأول المقاربة الفلسفية، والثاني المنظور التقليدي للسياسة (المنظور الأول). تراجعت إلى منتصف القرن العشرين لسببين: منهجي (التجريبية) وموضوعي (التركيز على

السلوك السياسي: المنظور الثاني). ثم عادت بدءا من الخمسينات (تحدثنا عن ذلك حين تحدثنا عن الإيديولوجيا)

جـ – العلوم السياسية:

لدينا لها منظوران: ضيق وواسع. الضيق ملتزم بدراسة الظواهر السياسية دراسة تجريبية(المرجعية هنا هي العلوم الطبيعية) إذن فالمنهج هنا تجريبي متحرر من القيم، أي وصفي وليس معياريا. وهذا المنظور الضيق هو الذي يمكننا من تمييز حاد وواضح بين العلوم السياسية والفلسفة السياسية. وهذا المنظور هو الذي سيطر في النصف الأول من القرن العشرين، وسيطرته تلت سيطرة الفلسفة السياسية طويلة الأمد (لأكثر من ألفي عام).

المنظور الواسع للعلوم السياسية، هو الذي تزدوج فيه النظرة الوصفية والمعيارية من زاويتين: أولاهما اعتبار وعدم إنكار تأثير القيم كفاعل أساسي في الظواهر السياسية وتأثيرها في الباحث السياسي الدارس لهذه الظواهر. وثانيهما مزاوجة وصف وتحليل وتفسير ظاهرة ما (الجانب الوصفي) باتخاذ موقف منها (الجانب المعياري). وقد أصبح هذا المنظور هو المسيطر منذ الخمسينات. وهو المنظور الذي تلتبس فيه العلوم السياسية بالفلسفة السياسية، بحيث أنه يمكن اعتبار الفلسفة السياسية تخصص ضمن العلوم السياسية ككل. جزء من التشكيك في علمية البحث السياسي نابع من هذه الإزدواجية.

د– النظرية السياسية:

هنا لدينا ثلاث تصورات للنظرية السياسية:

الأول– تصور منهجي / النظرية السياسية = فرض تفسيري يمكن إثباته تجريبيا، قريب من مفهوم النظرية في العلوم الطبيعية (مثال: الموقع الطبقي محدد أساسي للسلوك الانتخابي. تحدث الثورات حين ترتفع التوقعات، هذان فرضان تفسيريان أي نظريتين)

الثاني- تصور تصنيفي / النظرية السياسية = تاريخ الفكر السياسي (تخصص فرعي ضمن العلوم السياسية). دراسة الأفكار السياسية لأهم المفكرين السياسيين منذ القديم إلى الآن.

الثالث- تصور موضوعي/ النظرية السياسية موضوعها نفسه موضوع الفلسفة السياسية، مع اختلاف أساسي: أنها أعطت دورا أكبر للتاريخ والثقافة. وهو ما أدخل التاريخانية في المفاهيم والنسبية في القيم (مثلا في الفلسفة السياسية حين تدرس مفهوم الدولة عند ابن خلدون لا تضع في اعتبارك السياق التاريخي والثقافي الذي أنتج فيه ابن خلدون مفهومه وتصوره للدولة. أما في النظرية السياسية فتضع ذلك في اعتبارك. وحين تبحث عن الحرية انطلاقا من افتراض أنها قيمة مقبولة من كل إنسان ولا تضع اعتبارا للسياق التاريخي والثقافي، وبالتالي تبحث عن مفهوم عالمي للحرية، بينما في النظرية السياسية فتنطلق من افتراض أن الحرية قيمة نسبية تتأثر بالسياق التاريخي والثقافي لكل مجتمع ولا يمكن اختزالها في ادعاء بالعالمية).

3- مفهوم الابستمولوجيا :

أ- أصلها اللغوي: "الابستمولوجيا" Epistemology كلمة يونانية الأصل مركّبة من كلمتين: Episteme وتعني – عموماً - "علم" أو "معرفة"، وLogos وتعني – عمومًا - "دراسة" أو "نظرية". فالابستمولوجيا لغوياً - وبصفة عامة - تعني: دراسة العلم أو دراسة المعرفة أو نظرية العلم أو نظرية المعرفة. هذا المعنى اللغوي للابستمولوجيا قد يؤدي إلى الخلط بينها وبين "نظرية المعرفة" Theory of Knowledge، لكنهما مفهومان مختلفان كما سنرى.

ب- نشأتها وتطورها: نشأت الابستمولوجيا كمبحث من مباحث الفلسفة Philosophy في منتصف ق19، وفي سياق هذه النشأة كانت الابستمولوجيا تعني "مبحث المعرفة"، في مقابل

الانطولوجيا Ontology = "مبحث الوجود". وكانت تقوم بدراسة فلسفية للمعرفة الإنسانية بصفة عامة، ففي سياق النشأة هذا كانت الابستمولوجيا لا تختلف كثيرا عن "نظرية المعرفة".
في بدايات ق20، ومع تطور واقع العلم Science وتكاثر اختصاصاته وتعقد إشكالياته، أصبحت هناك حاجة لتخصيص مبحث يدرس هذا الواقع المتزايد التعقيد دراسة علمية، ولتلبية هذه الحاجة انفصلت الابستمولوجيا عن الفلسفة، وأصبحت مبحثا مستقلا تحدّد موضوعه في الدراسة النقدية لواقع العلم وإشكالياته، ونتيجة لذلك تمايزت الابستمولوجيا عن "نظرية المعرفة".

جـ – الفارق بين الابستمولوجيا وبين نظرية المعرفة: الفارق الأساسي بينهما في أمرين: الأول في الموضوع، والثاني في الهدف.

*– فارق الموضوع: موضوع نظرية المعرفة هو المعرفة الإنسانية كحقيقة أنطولوجية كلية، وتجيب على أسئلة قبلية مطلقة من قبيل: ما المعرفة؟ كيف نكتسبها؟ ماذا نعرف؟ كيف نعرف أننا نعرف؟ وتتناول قضايا مثل الحقيقة والاعتقاد والتبرير. أما الابستمولوجيا فموضوعها المعرفة العلمية كوقائع تاريخية جزئية، وتجيب على أسئلة بعدية نسبية من قبيل: ما شروط الصفة العلمية؟ كيف تطورت العلوم؟ ما هي العوامل العلمية والاجتماعية لتقدمها وتراجعها؟ وتتناول مسائل مثل إمكان الموضوعية وأسس تصنيف العلوم. بتعبير آخر: موضوع نظرية المعرفة فلسفي، أما موضوع الابستمولوجيا فهو علمي.

*– فارق الهدف: هدف نظرية المعرفة – أساساً – هو التحليل الوصفيّ لموضوعها، فهي تكتفي غالباً بوصف المعرفة الإنسانية. أما الابستمولوجيا فلا تكتفي بالتحليل الوصفي للمعرفة العلمية بل تقوم أيضا بنقدها من أجل تطويرها وحلّ إشكالياتها.

د- تعريفها: خلاصة لما سبق يمكننا تعريف الابستمولوجيا بأنها الدراسة النقدية للمعرفة العلمية. فالابستمولوجيا "نقدية" في مقابل "وصفية" نظرية المعرفة، وموضوع الابستمولوجيا متعلق بـ"المعرفة العلمية" بشكل خاص في مقابل نظرية المعرفة المتعلّق موضوعُها بـ"المعرفة الإنسانية" بشكل عام.

ثانيا – إبستمولوجيا علم السياسة: المجالات والمسائل

1- مجالات ومسائل الإبستمولوجيا بصفة عامة:

تتوزع المسائل التي تعالجها الابستمولوجيا على ثلاثة مجالات أساسية: تاريخية العلم، وبنية العلم، وسياسة العلم.

*أولا- تاريخية العلم: من المسائل التي يتضمنها هذا المجال مسألتان أساسيتان : مسألة المسار، ومسألة التصنيف.

أ- مسألة المسار: هذه المسألة يختصرها السؤال التالي: ما شكل المسار الذي يسلكه العلم في تطوره التاريخي؟ هناك إجابتان مختلفتان: الإجابة الأولى تقول بالاستمراية وأن مسار العلم في تطوره التاريخي مسار متواصل ذو منحى تصاعدي متدرج لا انقطاع فيه، بمعنى أن المعرفة العلمية الجديدة يتم الوصول إليها بعد تغير وتراكم تدريجي في المعرفة العلمية القديمة. والإجابة الثانية – وهي الأشهر – تقول بعدم الاستمرارية وأن مسار العلم في تطوره التاريخي مسار انقطاع واضطرابات وأزمات وثورات، بمعنى أنه لا يتم الوصول إلى المعارف العلمية الجديدة بتغير وتراكم تدريجي للمعارف العلمية القديمة، بل في كثير من الأحيان يتم ذلك بالثورة على المعارف العلمية القديمة ورفضها وتجاوزها، وهذا ما يختصره مفهوم القطيعة الابستمولوجية (fr) Coupure Epistémologique الذي يعني نفياً للاستمرارية والتدرج، وأن العلم الجديد ونظرياته ليس مجرد استمرارية للعلم القديم ونظرياته.

ب- مسألة التصنيف: هذه المسألة تختصرها الأسئلة التالية: ما معايير تصنيف العلوم؟ وهل المجال الفلاني علم أم لا؟ وإن كان علماً فهل هو علم مستقل بذاته أم فرع من علم آخر؟ ليس هناك تصنيف متفق عليه، فدائما هناك علوم جديدة، ودائما هناك انقسام في العلوم القديمة، ودائما هناك

اكتشاف لترابطات بين أكثر من علم تؤسس لعلم جديد مثل علم الكيمياء الحيوية الناتج عن ترابط بين علمي الكيمياء والبيولوجيا. كما أنه ليس هناك اتفاقاً حول معايير ما هو علم وما ليس علماً أو حول معايير التصنيف، ولكن يمكن إجمال معايير التصنيف في معيارين أساسيين: معيار المنهج، ومعيار الموضوع. بمعنى، أنه يمكن تصنيف العلوم وفقا للمنهج - مثلاً - إلى علوم فرْضية (الرياضيات والمنطقية) وعلوم ملاحظة (الفلك) وعلوم تجريبية (الفيزياء والطب وعلم النفس). ويمكن تصنيف العلوم وفقا للموضوع – مثلاً – إلى علوم صُورِيَّة (الرياضيات والمنطق) وعلوم طبيعية وعلوم إنسانية.

* ثانيا- بنية العلم: من المسائل الأساسية التي يتضمنها هذا المجال مسألتان: مسألة الموضوعية، أي فصل الذات الباحثة عن الموضوع المبحوث. ومسألة الواقع العلمي.

أ- مسألة الموضوعية: هذه المسألة تختصرها الأسئلة التالية: هل الموضوعية ممكنة؟ وعلى فرض إمكانها، هل تعتبر شرطا أساسيا لتحديد ما هو علم وما ليس علما؟ معلومٌ أن هناك نقاش واسع حول مدى صحة وصف العلوم الإنسانية بأنها علوم أصلا، ومن بين أسباب هذا التشكيك أنه يصعب الإيفاء بشرط الموضوعية في دراسة الظواهر الإنسانية. ففي العلوم الإنسانية الباحث لا يمكنه في كثير من الأحيان فصل ذاته عن موضوع بحثه. وهذا على افتراض أن الموضوعية هي فعلا ممكنة وأنها فعلا شرط في تحديد مدى علمية مجال بحثي معين.

ب- مسألة الواقع العلمي: هذه المسألة تختصرها الأسئلة التالية: هل ما نحاول دراسته علميا هو ظاهرة قابلة للتكرار أم أنه حدث فريد؟ وهل يمكن أن نفصله عن باقي الظواهر القريبة منه والمتداخلة معه أم لا؟ يُعتبَر واقعٌ ما واقعا علميا حين يكون قابلا للدرس أو البحث العلمي. وهذا يشترط شرطين: الشرط الأول إمكانية التكرار، بمعنى أن يتصف بكونه "ظاهرة". فالحدث الفريد الذي لن يتكرر لا يمكن أن يكون موضوعا للعلم، فموضوع العلم هو الظاهرة وليس الحدث

الفريد. والشرط الثاني إمكانية الفصل، بمعنى إمكانية فصل هذه الظواهر عن الظواهر المتداخلة معها والقريبة منها، وكل ظاهرة يمكن فصلها بما يكفي لدراستها علمياً في حدودها الخاصة بها تسمى واقعة علمية. فالواقع يحتوي الكثير من الواقعات، والفرق بينهما أن الواقع هو مجموع شامل للكثير من الظواهر والمتغيرات القابلة – مبدئيا – للبحث العلمي، لكن لا يمكن دراسة الواقع ككل لتعقده وشموله وكثرة ظواهره ومتغيراته، فلا بد من القيام بالفصل والفرز والتمييز ووضع حدود تسمح بتحديد واقعة جزئية واضحة المعالم يمكن دراستها علميا بمعزل كافٍ عما يتداخل معها.

* ثالثا- سياسة العلم: من المسائل الأساسية التي يتضمنها هذا المجال مسألتان: مسألة علاقة العلم بالسلطة، ومسألة علاقة العلم بالإيديولوجيا.

أ- مسألة العلم والسلطة: في هذه المسألة، الأمر يتعلق بأمرين أساسيين: أولهما طبيعة السلطة (الدولة)، هل هي أحادية (مثل الصين، دولة الحزب الواحد، والأحادية لا تعني الدكتاتورية بالضرورة، الدكتاتورية صورة متطرفة للأحادية) أم تعددية (مثل الديمقراطيات الغربية، ولا أميل لاعتبار الو-م-أ تعددية، بل هي ثنائية، وهناك فرق بين التعددية والثنائية). وهل هي سلطة (دولة) اشتراكية، أم رأسمالية. وهل هي محافظة أم ليبرالية. فاختلاف طبيعة السلطات (الأنظمة والدول) يؤثر بشكل حاسم على العلوم وتطورها. وبالتالي فالأسئلة التي تدرسها مسألة العلم والسلطة هي من قبيل: هل هناك طبيعة معينة للسلطة تأثيرها أكثر إيجابية من تأثير طبيعة أخرى؟ وما هو وجه الاختلاف؟ هل يمكننا توقع إن كانت العلوم ستتطور أو أي منها سيتطور أكثر من غيره لو عرفنا طبيعة السلطة؟ مثلا: هل الدولة الرأسمالية تتيح للعلوم أن تتطور أكثر من الدولة الاشتراكية؟ نفس الأمر مع التعددية والأحادية، ومع المحافظة والليبرالية. ثانيهما عن السياسة العامة (Public

Policy)* الخاصة بالعلوم التي تختارها السلطة، فحين تختار السلطة سياسة عامة تشجع الربط بين العلوم وبين الاقتصاد، فهذا سيؤدي إلى إهمال كل العلوم التي ليس لها تأثير اقتصادي مباشر رغم أهميتها الحاسمة مثل العلوم الإنسانية. فهنا نحن عن السياسة العامة Public Policy للسلطة (الدولة/الحكومة) تجاه العلم والبحث العلمي والمؤسسات العلمية (الجامعات ومراكز الأبحاث): نوايا وأفعال ونتائج. ففي مسألة العلم والسلطة نتحدث عن خيارات السلطة العملية تجاه العلم، من خلال وصف وتحليل وتقييم سياستها العامة تجاه العلم. مثلا، حين يكون المنظور الحاكم للسياسة العامة الخاصة بالعلم والبحث العلمي مرتبط بمحاولة تحقيق التكامل بين أضلاع ما يسمى مثلث الإبداع: الصناعة – الحكومة – الجامعة، فأسئلة من قبيل أي منظور للعلم تعكسه هذه السياسة العامة؟ وأي مجالات علمية ستتطور أكثر من غيرها؟ ولماذا؟ كلها أسئلة ضمن ابستمولوجيا علم السياسة. مثال آخر: تقدم العلم كالذي حصل بالغرب هل له علاقة بنشوء الدولة القومية الحديثة؟ كيف ذلك؟ لماذا العلم في دولة ما متقدم وفي دولة أخرى متخلف؟ هنا نسأل عن الدولة كمؤسسة لها سياسات عامة. وبالتالي نسأل عن السياسات العامة. عن الخطط.

ب- مسألة العلم والإيديولوجيا: في مسألة العلم والسلطة الأمر يتعلق أساسا بالدولة، أما في موضوع العلم والإيديولوجيا، فيتعلق أساسا بالمجتمع والفرد الباحث. والسؤال الأساسي هنا هو: هل الإيديولوجيا تشكل عقبة أمام تطور العلم، أم هناك إيديولوجيا من إيديولوجيا. بمعنى، هل

* الفرق بين السياسة Politics والسياسة Policy : الأولى تحيلك إلى سلطة وحكم بالمعنيين المعياري والوصفي(هي الممارسة الاجتماعية للسلطة، من خلالها يتم التفاوض على القواعد العامة للعيش المشترك)، والثانية تحيلك إلى تخطيط وخطة عمل (استراتيجية عمل بمراحلها الأربع: المبادرة، الصياغة، التطبيق التقييم) سواها تبناها فرد أو جماعة أو مؤسسة (حكومة/دولة).

هناك إيديولوجيات تؤدي إلى تطور العلم وأخرى تؤدي إلى تراجعه؟ الإيديولوجيا في أشمل تعريف لها هي منظومة معتقدات تؤثر في السلوك، وبهذا المعنى فكل باحث وكل مجتمع لا يخلو من تبني إيديولوجيات معينة، حين يقرر طالب ما دراسة تأثير المعتقدات الشائعة في مجتمع معين على تقدم العلوم فيه، فهذه الدراسة ستكون منتمية للابستمولوجيا وضمن مجال سياسة العلم، وتعالج مسألة العلم والإيديولوجيا. في مجتعاتنا مثلا تشيع المعتقدات القدرية (ما يسمى المكتوب وفقا للفهم الشعبي الشائع)، يمكن الافتراض مسبقا أن مثل هذه المعتقدات لها دور سلبي في إمكان تطور العلوم في مجتمعاتنا. وقس على هذه المسألة. كذلك الباحث، أيّ باحث، لديه معتقدات تؤثر في سلوكه، وبالتأكيد سيكون لها دور على قدرته على التحصيل والإبداع العلمي. والسؤال سيكون: أي معتقدات سيكون تبينها أفضل لتطور العلوم من غيرها؟ هذه هي بعض الإشكاليات المتعلقة بمسألة العلم والإيديولوجيا.

هذا هي مجالات ومسائل الإبستمولوجيا بصفة عامة . والآن، لنطبق هذا على ابستمولوجيا علم السياسة بصفة خاصة.

2-مجالات ومسائل إبستمولوجيا علم السياسة:

أ- مفهوم إبستمولوجيا علم السياسية: سبق وأن عرّفنا الابستمولوجيا بأنها الدراسة النقدية للمعرفة العلمية. حين نطبّق هذا التعريف على ابستمولوجيا علم السياسة نجد أنها الدراسة النقدية للمعرفة العلمية السياسية. وهذا يعني أن ابستمولوجيا علم السياسة تجيب على أسئلة من قبيل: ما شروط الصفة العلمية للدراسات السياسية؟ كيف تطورت العلوم السياسية؟ ما هي عوامل تقدمها وتراجعها علميا واجتماعيا؟ وتتناول مسائل مثل موضوعية علم السياسة وتصنيف علم السياسة.

ب – مسائل ابستمولوجيا علم السياسة: تتوزع المسائل التي تعالجها إبستمولوجيا علم السياسة – مثل الابستمولوجيا عموما – على ثلاثة مجالات أساسية: تاريخية علم السياسة، وبنية علم السياسة، وسياسة علم السياسة.

*أولا– تاريخية علم السياسة: من المسائل الأساسية التي يتضمنها هذا المجال مسألتان: مسألة مسار علم السياسة، ومسألة تصنيف علم السياسة.

* مسألة مسار علم السياسة: تتناول هذه المسألة تطور المسار التاريخي لعلم السياسة، وكما سبق، فقد رأينا أن هناك إجابتان عن الشكل الذي يتخذه مسار أي علم في تطوره: الإجابة التي تقول بالاستمرارية، والإجابة التي تقول بالقطيعة. حين نطبق هاتين الإجابتين على علم السياسة نحصل على نتائج مختلفة تماما:

– من يقول باستمرارية مسار تطور علم السياسة، وأنه لا توجد قطيعة بل تواصل، سيعطي المصداقية العلمية لكل الدراسات السياسية "التأصيلية"، أي تلك التي تحاول "تأصيل" المفاهيم السياسية الحديثة تأصيلا شرعيا أو تراثيا كمفهوم المواطنة ومفهوم حقوق الإنسان ومفهوم الديمقراطية، بمعنى إيجاد أصول لتلك المفاهيم الحديثة في السياسة الشرعية أو في التراث السياسي القديم، فالقول بأن مفهوم الديمقراطية يجد أصوله في مفهوم الشورى – على سبيل المثال – هو أحد أشهر نتائج الدراسات السياسية التأصيلية. وهذا النوع من الدراسات التي تكثر عندنا غير ممكن إلا بالاعتقاد بوجود تواصل غير منقطع بين المعرفة السياسية قديما وحديثا، لأن من سيقول بالقطيعة ويرفض الاستمرارية، سيرفض – نتيجة لذلك – إمكان التأصيل السياسي للمفاهيم الحديثة، وبالتالي سيرفض كل الدراسات التأصيلية السياسية وسيعتبرها دراسات إيديولوجية لا علمية. فالجدل الدائر في العالم العربي والإسلامي حول إمكانية تأصيل السياسة الحديثة شرعيا وتراثيا بين موافق ورافض هو جدل ينتمي لابستمولوجيا علم السياسة.

– من يقول بالقطيعة الابستمولوجية في مسار تطور علم السياسة، يصف هيمنة المقاربة السلوكية على الدراسات السياسية بعد الحرب ع2 بأنها "ثورة" و"قطيعة" جذرية مع المقاربات السياسية التقليدية (الفلسفية والمؤسساتية والقانونية والتاريخية) التي كانت لها الهيمنة على الدراسات السياسية قبل الحرب ع2. ويسميها بـ"الثورة السلوكية" في علم السياسة، ولن يعتبر الدراسات السياسية بعد السلوكية استمرارا لما قبلها، بل قطيعة مع ما قبلها، لأنها أنتجت قطيعة ابستمولوجية مع الفكر السياسي التقليدي. وطبعا فأنصار المقاربات التقليدية لا يوافقون على مثل هذا الوصف، لأنهم يقولون بالاستمرارية ويرفضون القطيعة، وهذا ما يجعل من الفكر السياسي اليوناني عندهم رغم قدمه (قبل أكثر من ألفي سنة) ذا أهمية معاصرة. بخلاف السلوكيين الذين لا يكادون يبالون بالفكر السياسي القديم. هذه الخلافات كلها هي ضمن اهتمامات ابستمولوجيا علم السياسة ومتعلقة بمسألة المسار.

* مسألة تصنيف علم السياسة: هناك نقاش غير محسوم حول المعرفة السياسية، هل هي معرفة علمية أم لا؟ وإن كانت معرفة علمية فهل تشكل علما مستقلا (علم السياسة) أم هي فروع عدة تنتمي إلى عدة علوم مختلفة كعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم الإقتصاد (علوم سياسية)؟ هذا النقاش يجعل من الاعتقاد بوجود ابستمولوجيا لعلم السياسة مسألة خلافية، لأن افتراض وجود ابستمولوجيا لعلم السياسة يعني افتراض أن المعرفة السياسية معرفة علمية أولاً، وأنها تشكل علما مستقلا ثانياً. وهذا النقاش يحدد واحدا من أهم المسائل التي تدرسها ابستمولوجيا علم السياسة: مسألة التصنيف العلوم السياسية.

ذكرنا أنه يمكن إجمال معايير تصنيف العلوم في معيارين أساسيين: معيار المنهج ومعيار الموضوع. وتطبيق كل معيار على علم السياسة يكشف إشكالية ابستمولوجية في السياسة كعلم. فلو حاولنا تصنيف علم السياسة وفقا لمعيار المنهج، سنجد أن جزءا مُهِماً من الدراسات السياسية تعتمد المقاربة الفلسفية، وهذه المقاربة يصعب تصنيفها وتوصيفها بأنها علمية رغم جدواها العالية في

تطوير المعرفة السياسية. ومن ناحية أخرى نجد أن جزءا مُهِمًّا من الدراسات السياسية الملتزمة بصرامة بالمناهج العلمية المستمدة من العلوم التجريبية – كالدراسات السلوكية – ذات جدوى محدودة ومشكوك فيها في تطوير المعرفة السياسية. فعلى مستوى المنهج نجد أن جزءا مهما من الدراسات السياسية لا يمكن تصنيفها بأنها علمية، في الوقت نفسه نجد أن الدراسات السياسية التي يمكن وصفها بالعلمية محدودة الجدوى. وهذه بحد ذاتها إشكالية تصنيفية مفادها أن علم السياسة لا يستجيب بسهولة لمعيار المنهج في تصنيف العلوم. الأمر لا يقل عنه مع معيار الموضوع. فما هو موضوع علم السياسة تحديدا؟ بصيغة أخرى ما هو تعريفها؟ الأجوبة المقترحة كثيرة، وهذا يكشف ببساطة أن المختصين في علم السياسة أنفسهم ليس بينهم اتفاق حول موضوع علم السياسة. واضح أن مجال الدراسات السياسية ينتمي للعلوم الإنسانية، فالمسألة ليست هنا، المسألة هي: هل السياسة علم مستقل أم فرع تابع لعدة علوم مستقلة كالاقتصاد والتاريخ والنفس والاجتماع؟ هذه بعض من الإشكاليات التي تعالجها ابستمولوجيا علم السياسة المنتمية إلى مسألة التصنيف.

* ثانيا– بنية علم السياسة: في هذا المجال هناك مسألتان أساسيتان: مسألة الموضوعية في علم السياسة، ومسألة الواقع السياسي موضوع البحث العلمي السياسي.

* مسألة الموضوعية في علم السياسة: إشكالية الموضوعية في علم السياسة هي نفسها في كل العلوم الاجتماعية والإنسانية، ومفادها: هل يمكن للباحث السياسي أن يكون موضوعيا تجاه موضوعه الذي يدرسه؟ أصلاً ما معنى الموضوعية هنا؟ إن كانت ممكنة فبأي معنى هي ممكنة؟ وإن لم تكن ممكنة فهل هذا سيخرج البحث السياسي من مجال البحث العلمي كله باعتبار أن الموضوعية شرط من شروط البحث العلمي؟ كل هذه الأسئلة هي من الإشكاليات التي تدرسها ابستمولوجيا علم السياسة. الظواهر السياسية موضوع البحث السياسي هي ظواهر إنسانية في نهاية المطاف، والباحث

السياسي هو إنسان، هذا التماثل بين موضوع البحث وذات الباحث تم تقييمه بطريقتين مختلفتين: فهناك من يرى أنه لا يمكن للباحث السياسي أن يدرس موضوعه إلا إن كان محايدا وموضوعيا تجاهه باعتبار ذلك شرطا من شروط البحث العلمي العامة. وهناك من يرى أن ذلك – حتى ولو صحّ – فهو غير ممكن أصلاً، بل من الأفضل في كثير من حالات البحث السياسي أن تندمج ذات الباحث في موضوع بحثه لكي تمتلكه وتتمكن من دراسته، وهذا تماما عكس الموضوعية. وطبعا هناك من يجادل أصلا في أن الموضوعية شرط من شروط البحث العلمي ويعتبرها ليست شرطا، بل الشرط هو الصدق والأمانة العلمية، فكل ما هو مطلوب من الباحث هنا هو أن يكون صادقا وأمينا، وهذا أمر يمكنه أن يفعله، أما الموضوعية بمعنى فصل ذات الباحث عن موضوع البحث فهذا غير ممكن أصلا بالأخص في العلوم الإنسانية كعلم السياسة كما يجادل الكثيرون. كل هذا النقاش المتعلق بمسألة الموضوعية في علم السياسة الذي أوردنا جانبا منه هو من المواضيع التي تدرسها ابستمولوجيا علم السياسة.

* مسألة الواقع السياسي موضوع البحث العلمي السياسي: ذكرنا أن الواقع – أيُّ واقع – لكي يكون موضوعا للبحث العلمي لا بد أن يتصف بصفتين: أن يكون "ظاهرة" وهذا يعني أن يتصف بالتكرار، وأن يكون "واقعة" وهذا يعني أن يتصف بالتحديد الكافي لتمييزه عما هو قريب منه أو متداخل معه. كلتا الصفتين إشكاليتان حين نطبقهما على الواقع السياسي موضوع البحث العلمي السياسي.

من ناحية، لو طبقنا شرط التكرار على الواقع السياسي، فإن جزءا مُهِمًّا منه يصعب وصفه بأنه متكرر، بمعنى أنه حوادث فريدة وليست "ظواهر". لكن، هناك جدل حول معنى "التكرار" هنا، هل يعني ما يقارب التطابق والتماثل الكامل كما في أغلب ظواهر العالم الطبيعي؟ لأنه إن كان كذلك فهذا يخرج أكثر الواقع السياسي من مجال البحث العلمي لعدم توفر شرط التكرار الذي هو جوهر تعريف الظاهرة العلمية. أم أن معنى التكرار في العالم الإنساني مختلف عنه في العالم الطبيعي في

الدرجة، فهو في العالم الإنساني موضوع البحث السياسي لا يمكن أن يكون قريبا من التطابق والتماثل الكامل كما هو في العالم الطبيعي، فلا توجد واقعتان سياسيتان قريبتان من التطابق، لكن بالتأكيد توجد درجة من التشابه تكفي لاعتبارهما واقعتان لظاهرة واحدة تكررت. المسألة هنا كالتالي: على أي أساس سنحدد درجة التشابه التي تسمح باعتبار واقعتين سياسيتين هما واقعة واحدة متكررة أي أنهما نفس الظاهرة؟ إذن لدينا من ناحية أن جزءا مُهِمّا من الواقع السياسي موضوع البحث العلمي السياسي هو متكون من وقائع فريدة وليس من ظواهر، ومن ناحية أخرى أن جزءا مُهِمّا من الوقائع السياسية المتشابهة يصعب الجزم بشأن درجة تشابهها وإن كانت تلك الدرجة كافية لاعتبارها ظواهر تتكرر. هذا بشأن شرط التكرار.

من ناحية ثانية، فشرط التحديد لا يقل إشكالية عن شرط التكرار حين تطبيقه على الواقع السياسي. فالواقع السياسي – شأنه شأن كل الواقع الإنساني – شديد التداخل والتشابك بحيث يصعب تحديد وتمييز وفرز الواقعة السياسة المراد دراستها عن الوقائع المتداخلة معها والقريبة منها. وخلال محاولة التحديد قد يتم إهمال جزء مهم من الواقعة المدروسة لأننا نحسبه ليس منها. فهذا خطر ماثل دائما في كل محاولة تحديد موضوع البحث في العلوم السياسة، تحديد "الواقعة" السياسية التي سنخصصها بالتدريس ضمن الواقع الشامل. لو افترضنا – جدلاً- أن الواقع السياسي المدروس استوفى شرط التكرار، وأنه مكون من جملة "ظواهر" وليس من جملة أحداث فريدة، فستبقى لدينا مشكلة تحديد "الظاهرة" محل البحث بدقة، أي تحديدها كـ"واقعة". كيف سنفعل ذلك؟ وكيف نتلافى خطر إهمال جزء مهم من تلك الواقعة نحسبه ليس منها وهو منها؟

إشكاليات التكرار والتحديد في الواقع السياسي محل البحث هي كلها إشكاليات تعالجها ابستمولوجيا علم السياسة.

* ثالثا- سياسة علم السياسة: ذكرنا أن من المسائل الأساسية التي يتضمنها هذا المجال مسألتان: علاقة العلم بالسلطة، وعلاقته بالإيديولوجيا. حين نطبق هاتين المسألتين على علم السياسة نحصل على أكثر مسائل ابستمولوجيا علم السياسة طرافة وحيوية.

* مسألة علم السياسة والسلطة: هنا نتحدث أساسا عن أمرين: الأمر الأول متعلق بطبيعة السلطة (الدولة) وتأثير هذه الطبيعة على تطور البحث السياسي فيها. واضح أن دولة أحادية سيكون مستوى تقدم البحث السياسي فيها ومجال هذا التقدم مختلفاً عن دولة تعددية. كما أن الافتراض يميل إلى أن دولة اشتراكية ستكون الفلسفة السياسية فيها تلقى اهتماما أكبر منها في دولة رأسمالية. والبحث السياسي المنتج في دولة محافظة (كإيران) لن يكون نفسه المنتج في دولة ليبرالية (كالسويد). الأمر الثاني متعلق بالسياسات العامة التي تختارها السلطة تجاه العلوم السياسية، فحين قررت السلطة السابقة في ظل الوزير الطاهر حجار، إغلاق أقسام العلوم السياسية بدعوى عزوف الطلاب عنها، هذا القرار مبني على تصور معين أدى إلى تبني سياسة عامة تم تقريرها تجاه البحث السياسي. فأن يدرس أحد الطلبة دواعي هذا القرار وتأثيراته، فهو هنا يدرس إحدى مسائل ابستمولوجيا علم السياسة. فكل دراسة تحاول أن تجيب على ما هي أفضل السياسات العامة التي تخدم تطور البحث السياسي، أو ما هي السياسات العامة المعيقة لهذا البحث، أو هل السياسات العامة التي تتبناها دولة ما تخدم البحث السياسي أم لا؟ وفي أي اتجاه تخدمه؟ ونحو هذه الأسئلة، هي ضمن ابستمولوجيا علم السياسية في إطار علاقة علم السياسة بالسلطة ، ومن مدخل السياسات العامة. لنطرح مثالا سبق وأشرنا إليه، وهو يصلح موضوعا لرسالة (مذكرة) تخرج في العلوم السياسية: معلومٌ للجميع أن وزير التعليم العالي السابق عندنا تبنى خيار غلق أقسام العلوم السياسية بمختلف جامعات الوطن والإبقاء على عدد قليل منها في صورة أقطاب أو مدارس عليا سياسية لن تزيد – غالباً – عن أصابع اليد. المبرر البيداغوجي المطروح هنا هو أن هناك عزوفا طلابياً واضحا عن العلوم السياسية، فهذا التخصص لم يعد محبذا لدى الطلبة الجدد. هذا المبرر هنا

لا يهمنا، ما يهمنا هو المبرر الابستمولوجي، ومفاده أن العلوم السياسية "تخصص نخبوي" وليست تخصصا جماهيريا مثل باقي التخصصات في العلوم الاجتماعية، وتجاهُل هذه الصفة النخبوية أدى إلى تدهور مستوى البحث السياسي في الجامعات. نحن هنا أمام تصور معين لعلم السياسة يفيد بنخبويته، وبالتالي لا يصلح للتدريس الجماهيري وإلا فإن البحث السياسي سيتخلف، وواضح أن هذا التصور "محافظ" يَمِشي بنظرة "طبقية" لعلم السياسة، والسياسة العامة التي ستنتج عن تصور كهذا ستختلف عن سياسة عامة مبنية على التصور الذي طرحه المعارضون لقرار الوزير، فهم يردون بأن دولتنا دولة مواطنين، والمواطنة بقدر ما هي حقوق فهي واجبات، ولكي يتمكن كل مواطن من أداء واجباته تجاه دولته وحماية منجزاتها فعليه أن يكون واعيا وعارفا بطبيعة نظامها السياسي، وعليه أن يحوز درجة من المعرفة السياسية تمكنه من دعم السياسات العامة الصادرة عن نظام الحكم عن علم أو معارضتها عن علم. وانتشار علم السياسة بين الجماهير سيعزز من السلم والاستقرار السياسي. كما أنه سيحصن الجماهير من التأثر بالدعايات السياسية سواء الداخلية أو الخارجية التي يمكن أن تودي بالبلد كله للخراب. أما الادعاء أن نخبوية علم السياسة شرط في تطور البحث السياسي، فهذا غير صحيح، فتطور البحوث في أي مجال علمي متعلق بمستوى التعليم الجامعي وجدارة المؤسسات الجامعية وليس متعلقا بالنخبوية من عدمها، مثلا، علم الاجتماع في الجامعات الغربية اختصاص جماهيري موجود بكل الجامعات ومع ذلك فهذا لم يؤثر على تطوره في الغرب، فسبب تراجع البحث السياسي في جامعاتنا لا علاقة له بفتح أقسام العلوم السياسية في كل جامعة بل له علاقة بمستوى التعليم الجامعي ككل، والدليل أن البحث العلمي عموما في تدهور بجامعاتنا، فلماذا تم ادعاء النخبوية فقط لعلم السياسة دون باقي العلوم؟ ما الذي يميز علم السياسة هنا عن باقي العلوم؟

* مسألة علم السياسة والإيديولوجيا: هذه المسألة يتم تناولها أساساً على مستويين: مستوى الباحث السياسي، ومستوى المجتمع. فبالنسبة للمستوى الأول، فإن الإيديولوجيا باعتبارها – في

أشمل تعريف ممكن لها – منظومة معتقدات توجه السلوك، تفيدنا بأنه لا يوجد باحث سياسي لا يتبنى إيديولوجيا معينة تؤثر على خياراته البحثية وعلى نتائج أبحاثه السياسية، سواء كان تبنّيه لها عن وعي منه أو عن غير وعي. فباحث سياسي "إسلامي" لا يُتوَقّع منه أن تكون خياراته البحثية معزولة عن "إسلاميته" [إسلامي وليس مسلم، والفرق أن الإسلامي هو من يتبنى إيديولوجيا إسلامية، أما المسلم فهو من دينه الإسلام وحسب ولا يتبناه كإيديولوجيا، إذن قد يكون المسلم علمانيا]. فعلى المستوى الفردي: مستوى الباحثين في علم السياسة، فإن الإيديولوجيا التي يتبناها الباحث لها دور وتأثير في أدائه وتوجهاته كباحث، السؤال المطروح هنا هو التالي: هل هناك إيديولوجيات تحفز من يتبناها على الإنجاز والتقدم في البحث السياسي أكثر من غيرها؟ مثلا: واضح أن الباحث السياسي الغربي أكثر إنجازا وتقدما في أبحاثه من الباحث السياسي في العالم العربي والإسلامي، وطبعا هذا لأن مستوى التقدم العام بين العالَمين الغربي والإسلامي متفاوت جدا، لكن هل هذا يعني أن الإيديولوجيات الشائعة بين الباحثين الغربيين كأفراد – أيًّا كانت – ليس لها دور في هذا التقدم الإنجازي لدى الباحث الغربي في مقابل الباحث العربي مثلا؟ لأنه لدينا الآلاف من الباحثين السياسيين في العالم العربي والإسلامي هم من خرّيجي أرقى الجامعات الغربية، ومع ذلك لم يكد يبرز منهم إلا القلة. لماذا؟ أليس لهذا علاقة بالإيديولوجيات الفردية التي يتبنونها عن وعي منهم أو عن غير وعي وتعيقهم في الإنجاز؟ هذا على مستوى الفرد: الباحث كفرد.

لننتقل الآن لمستوى المجتمع، هنا نصبح أمام الإيديولوجيا في صورة معتقدات اجتماعية شائعة، سواء كانت دينية أو سياسية، أو اقتصادية ... الخ. والسؤال نفسه مطروح على مستوى المجتمع: هل هناك إيديولوجيات معينة (معتقدات اجتماعية) شيوعها وترسخها في مجتمع ما يحفز البحث السياسي في ذلك المجتمع؟ مثلا، لو قرر طالب منكم دراسة بعض العقائد الدينية الشائعة في المجتمع حسب الفهم الشعبي لها، مثل العقائد القدرية المتعلقة بالمكتوب، أو بالمهدي المنتظر، ونحو هذا، وتأثيرها على المشاركة السياسية للمجتمع وإن كان لها دور في السلبية السياسية المنتشرة

عندنا، وما تأثير هذا على الانتاج السياسي كبحوث ومؤلفات في جامعاتنا، فهذه الدراسة ستكون منتمية لابستمولوجيا علم السياسة، ضمن مجال سياسة علم السياسة: مسألة علم السياسة والإيديولوجيا. فلا يمكن أن نتصور أن منظومة المعتقدات الأكثر تأثير في السلوكات الاجتماعية للمجتمع عندنا لا تأثير لها في مستوى اليحث السياسي لدينا سواء في الجامعة أو خارجها. هذا هو أحد أبرز إشكاليات مسألة علم السياسة والإيديولوجيا.